بدأت الحكومة أولى خطواتها.. فهل تنتهى بالنجاح؟

«كعكة» استثمارية ضخمة فى الكهرباء تنتظر القطاع الخاص

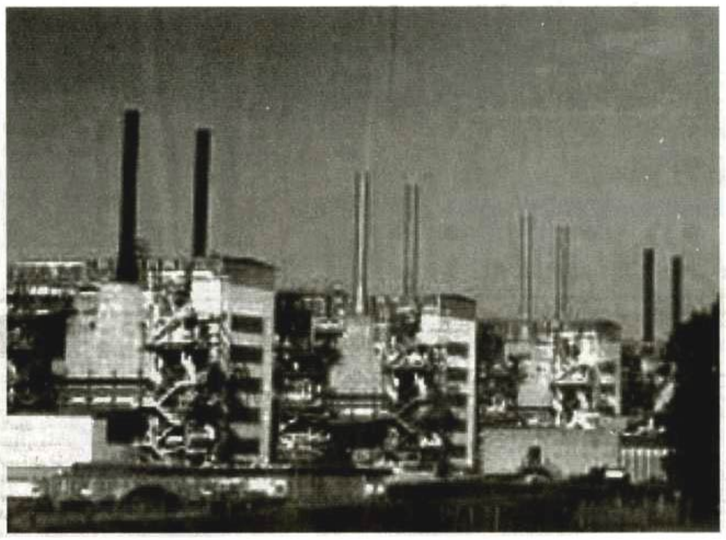

د. حسن يونس

د. حمدى البنبى

د. على الصعيدى

د. نادر رياض

طرحت وزارة الكهرباء خططها لتنفيذ المشروعات اللازمة حتى عام 2027 بكعكة استثمارية ضخمة تصل إلى نحو 110 مليارات دولار، وأكدت أن الباب مفتوح أمام القطاع الخاص للمشاركة فى جميع هذه المشروعات سواء فى الإنتاج بأنواعه تقليدى حرارى أو متجددة باستثناء النووى الذى ستنفرد به الحكومة فقط.

تحاول «العالم اليوم الأسبوعى» فى هذه السطور مناقشة آراء الخبراء حول الآليات التى يمكن أن ينجح بها توجه الحكومة نحو مشاركة القطاع الخاص المصرى - العربى أو الأجنبى فى تنفيذ خطتها لتأمين وتنويع مصادر الطاقة حتى عام 2027، والوصايا التى يطرحونها لضمان ذلك النجاح.

وتتضمن الاستراتيجية التى وضعتها وزارة الكهرباء تنفيذ مشروعات فى جميع قطاع الإنتاج والتوليد ونقل الكهرباء حتى عام 2027 باستثمارات تقدر بنحو 110 مليارات دولار وتشمل تنفيذ محطات التوليد سواء من مصادر الطاقة التقليدية أو مثيلتها المتجددة، وذلك بنظام المناقصات العالمية أو العمل بنظام الـ BOT، وذلك لإضافة قدرات كهربائية جديدة تصل إلى 58 ألف ميجاوات لزيادة قدرة شبكة الكهرباء القومية الموحدة، وتوفير كل احتياجات السوقين المحلية والخارجية من الطاقة الكهربائية حتى فى أوقات الذروة.

يأتى ذلك على خلفية خطط متوسطة وطويلة الأجل يعمل بها قطاع الكهرباء، حيث يتبنى حاليا خطتين الأولى خطة 2020 ويسعى خلالها لإنتاج 20٪ من إجمالى الكهرباء المنتجة فى مصر من مصادر الطاقة النظيفة «المتجددة»، إضافة إلى خطة 2027 التى تستهدف تنفيذ عدد من المحطات الكهربائية باستثمارات تصل إلى 110 مليارات دولار.

وكانت وزارة الكهرباء قد بدأت فى إبرام العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية يابانية وكويتية لتمويل مشروع كهرباء خليج السويس والعين السخنة باستثمارات تقدر بنحو 3 مليارات جنيه منها تمويل يابانى لإنشاء مزرعة رياح بقدرة 220 ميجاوات بخليج الزيت بقيمة 2 مليار و400 مليون جنيه، والقرض الآخر من الصندوق الكويتى للتنمية العربية بمبلغ 600 مليون جنيه للمساهمة فى تمويل مشروع محطة توليد كهرباء العين السخنة البخارية بقدرة 1300 ميجاوات ومؤخراً قام الدكتور حسن يونس وزير الكهرباء بتفقد محطة كهرباء التبين البخارية بقدرة 700 ميجاوات والتى تأتى ضمن مشروعات الخطة الخمسية 2007 - 2012 بتكلفة 4,5 مليار جنيه ومن المنتظر أن يتم التشغيل التجارى للمحطة مع أوائل الشهر القادم.

القطاع الخاص

ومن جانبه يرى الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات أن دخول القطاع الخاص والأجانب فى مشروعات إنتاج الكهرباء يجب أن يتم فى إطار قوانين جديدة ووفقا للتشريعات الحالية الخاصة بالكهرباء، مشيرا إلى أن العالم الآن يشهد نهضة صناعية كبرى أدت إلى تصاعد معدلات الطلب على استخدامات الطاقة بأنواعها الأمر الذى يجعل الدول المقبلة على زيادة الاستثمارات تعمل على ايجاد الحلول لتوليد وتأمين الطاقة ومنها الكهرباء وهذه الحلول تتركز فى الاتجاه إلى استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة مثل طاقة الرياح، ومساقط المياه والطاقة الشمسية بالإضافة إلى الطاقة النووية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة التحوط لمعالجة النفايات المتخلفة عنها بنظام أمنى مستدام وكفء.

وحول نجاح ألمانيا فى توليد الطاقة النظيفة المتجددة أشار الدكتور رياض إلى أن أحدث الاحصائيات تؤكد أن ألمانيا حققت انطلاقة فى توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية مما وصل بها إلى المركز الأول بنسبة 57٪ من الإنتاج العالمى محققة فارقا يفوق مقداره 37٪ عن اليابان التى أتت فى المركز الثانى، ويوضح أن هذه الانطلاقة لم تكن لتتحقق إلا فى ظل إجراءات سمحت للمواطن الألمانى بالدخول إلى سوق الطاقة منتجا للطاقة الكهربائية الضوئية وضخ تلك الطاقة بشبكة التوزيع القومية وهى خطة كان لها الجانب التشريعى الذى نظم العلاقة بين المواطن منتجا ومستهلكا للطاقة من ناحية وبين شبكة توزيع الكهرباء من ناحية أخرى.

وللدكتور رياض عدة مطالب لتحقق مصر ما تهدف إليه من جذب استثمارات فى قطاع الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة المتجددة والنظيفة منها أن تستفيد مصر من المنح العالمية المتاحة فى هذا المجال، ويدخل ضمن ذلك المنح والقروض الميسرة التى تقدمها بعض الدول المتقدمة فى هذا المجال وفى مقدمتها ألمانيا والولايات المتحدة واليابان، كما يؤكد ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبى فى مصر لإنتاج السيليكون النقى كمدخل مهم لإنتاج الطاقة الضوئية والعمل على نقل تكنولوجيات الدول المتقدمة فيه مع اقامة تعاون بين مصر وعدد من الدول المنتجة بهدف اقامة صناعة مستقرة ذات درجة عالية من الجودة والمنافسة العالمية من أجل التواجد على الساحة العالمية.

التسهيلات المطلوبه

كما يطالب رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية بضرورة توفير الاعتمادات اللازمة لتمويل برامج البحوث والتطوير بالمراكز البحثية والجامعات بغرض تحديث وتطوير التكنولوجيات المتاحة للحصول على الطاقة المتجددة والنظيفة مع خفض تكلفة تطبيقات استخدام الطاقة الشمسية بشقيها الحرارى والضوئى، إلى جانب تشجيع المستثمرين على الدخول فى هذا المجال عن طريق تقديم تسهيلات تمويلية من الدولة والجهاز المصرفى، بالاضافة إلى الاعفاءات الضريبية والجمركية. ويقول إنه يمكن الاستعانة بنظم مماثلة - مطبقة فى بعض الدول مثل ألمانيا - لتوفير دعم للطاقة

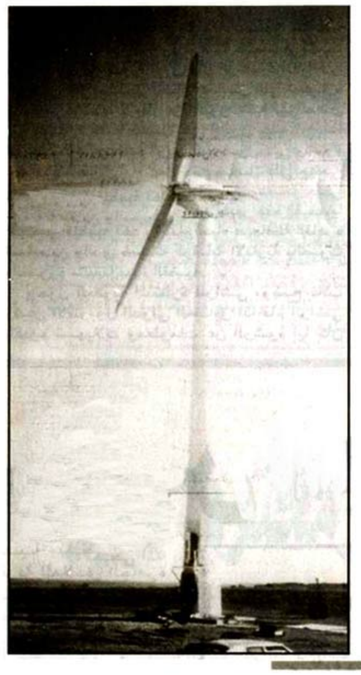

المنتجة سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للاضافة إلى الشبكة القومية الموحدة ويدخل فى هذا إقامة مثل هذه المشروعات إما مباشرة أو بأسلوب BOT أو BOT وبما يحقق لهذه الطاقة المساهمة بنسبة 3٪ على الأقل من الطاقة اللازمة.

وحول العائد من الاستثمار فى قطاع الكهرباء خلال الفترة القادمة يوضح الدكتور رياض أن مشاريع قطاع الكهرباء المصرى مضمونة العوائد ومسوقة مسبقا، وإنتاجها يباع لمصر ولغيرها من الدول قبل ظهوره، خصوصا المشاريع بنظام البناء والتشغيل والامتلاك، فالقطاع يمد المستثمر بالطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء، اضافة إلى الموقع، كما أنه يلتزم بشراء جزء كبير من الإنتاج النهائى عند التوقيع «قبل التشغيل الفعلى» وبذلك يقتصر دور المستثمر على التمويل فقط، الأمر الذى يجعل مشاريع خطة 2027 مضمونة الربحية ومأمونة المخاطر.

مواصفات العقود

ويتفق مع ذلك الدكتور حمدى البنبى وزير البترول الأسبق ويرى أن ضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية فى هذا المجال الكهربائى يتطلب توافر الضوابط الواضحة والدقيقة فى العقود الاستثمارية كما يجب أن يتعامل المواطن مع الدولة وليس مع الشركات الخاصة المنتجة للكهرباء، لأن هذه الشركات ستنتج الكهرباء بسعر مرتفع وتبيعه للدولة والدولة مطلوب منها أن تدعم الكهرباء للمواطن.

ويصيف د.البنبى أنه على الدولة أن تتولى عقد العقود بينها وبين المستثمر وتضمن له الحصول على الوقود إذا كانت محطات تقليدية، أو تضمن له خلالها أن ينتج بها الطاقة الكهربائية النظيفة.

ويطالب البنبى بضرورة أن تتحقق الدولة من الشركات التى ستتقدم بعروضها للتنفيذ خاصة أن هذه المشروعات ستستغرق مدداً طويلة ولن تنتهى فى غضون سنوات قليلة، كما يجب عليها أن تحدد جهات مسئولة تعد دراسات تقييمية للشركات المتقدمة بالعروض والعطاءات سواء كانت شركات أجنبية أو محلية، ولابد أن تتوافر التنافسية فى المناقصات والعطاءات المقدمة بأن تحصل الشركة على العطاء إذا قدمت سعراً أقل للبيع للكيلو وات وبشرط أن يكون التعامل مع الدولة وليس مع المواطن حتى لا يتأثر المواطن بارتفاع الأسعار، لافتا إلى ضرورة استبعاد الشركات التى ليس لديها خبرة وليست مؤهلة، كما يمكن السماح للشركات الخاصة المنتجة أن تتعامل مع الشركات الخاصة المصرية سواء كانت مشاريع سياحية أو عقارية أو غير ذلك بأن تتعامل هذه الشركات مباشرة معها بشرط أن تكون الدولة مشرفة ومراقبة على عملية النقل والتوزيع، كما يحدث الآن فى عملية توزيع ونقل الكهرباء من المحطات التى أقيمت فى جنوب غرب خليج السويس ومحطة سيدى كرير، ومحطة شرق بورسعيد والتى اقيمت بنظام BOT مع شركات خاصة وستؤول للدولة بعد 25 عاما.

التوجهات العالمية

ويؤكد الدكتور شريف دلاور رئيس قسم الإدارة بتجارة الإسكندرية أهمية دخول مصر فى عصر الطاقة النظيفة والمتجددة لإنتاج الكهرباء خلال الـ20 عاما القادمه، مشيرا إلى أن العالم أجمع سيتوجه رويدا رويدا إلى الاستغناء عن كل ما هو هيدروكربون يتم إنتاجه من تحت الأرض مثل «الفحم - البترول - الغاز» وهو ما تؤكده الدراسات الحديثة بأن هناك أزمة وشيكة ستحدث عام 2035 للطاقة التى تتولد من تحت الأرض ولن تكفى هذه الطاقة احتياجات العالم لإنتاج وتوليد الكهرباء، حيث إن الصين وحدها تستورد ما يقرب من 3.5 مليون برميل يوميا والعالم يستخدم ما يقرب من 25 مليون برميل يوميا، فضلا عن الدمار الذى تحدثه هذه الطاقة الملوثة للبيئة كما حدث لنفوق ملايين الطيور والحيوانات بالمدن والقرى ونفوق آلاف الأطنان من الأسماك بخليج المكسيك لذلك يتجه العالم إما آجلا أو عاجلا ومعه مصر الى التكنولوجيات الحديثة لإنتاج الكهرباء لهيدروجين، والخلايا الضوئية، وطاقات الرياح والطاقة الشمسية، والبايوجاس من المخلفات الزراعية، ونرى اليوم دول العالم المتقدم تستخدم الطاقة النظيفة من الكهرباء كمحرك للسيارات وبالخلايا الهيدروجينية، وهو ما تم بالفعل حينما اندمجت شركة فورد مع شركة أخرى لإنتاج هذا النوع من السيارات بعد أن خصصت ما يقرب من مليار دولار للأبحاث لإنتاج تلك الخلايا الكهربائية الهيدروجينية.

ويوضح أستاذ الإدارة أن العالم الآن يعيش فترة انتقالية جديدة للدخول فى إنتاج الكهرباء تختلف عن الفترات الماضية والتى استغرقت قرابة الـ150 عاما، مطالبا بأن تضع مصر لهذه الحقبة الجديدة خريطة استراتيجية تعمل من خلالها لإنتاج الكهرباء النظيفة من الطاقة المتجددة، وأن يتم عرض هذه الاستراتيجية على المستثمرين، ويلفت إلى ضرورة أن تكون هناك معرفة بالمشروعات التى ستنوى الخوض فيها سواء مشروعات خاصة أو عامة بشفافية كاملة على أساس أن تقوم هذه المشروعات الخاصة بإنتاج الطاقة لنفسها من خلال مساقط المياه أو الرياح أو الشمس إذا كانت هذه المشروعات سياحية، إلى جانب ترك الشركات المنتجة للكهرباء الخاصة بالتعامل مع المشروعات الخاصة بالقرى، والملاعب وغيرها دون التدخل من الدولة بحيث يتفق الطرفان على البيع والشراء.

أما الجزء الأخر الذى ينوه عنه الدكتور دلاور فهو البعد الاجتماعى للدولة بحيث ترعى المواطن البسيط والفقير من خلال دعمه فى السلع ومنها الكهرباء والصحة والتعليم وغير ذلك، بحيث يتعامل المواطن العادى مع الدولة مباشرة وليس مع أى شركات خاصة، مطالبا بأن تناقش هذه الاستراتيجية من خلال الخبراء وأساتذة الجامعات والمتخصصين قبل عرضها على مجلس الشعب لاقرارها، لأن أهمية هذه الاستراتيجية وبعدها الحضارى لا تندرج تحت مسئولية وزير الكهرباء بمفرده وانما تحتاج إلى جهود ومشاركة جميع الجهات المعنية.

العقبات

اما الدكتور مهندس أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب سابقا فيرى ان ضخامة الاستثمار الذى ذكرته استراتيجية وزارة الكهرباء والطاقة سيمنع تنفيذها بعض العقبات ويأتى على رأسها القوانين الاستثمارية الموضوعة والتى يجب ان تعمل على تسهيل الاجراءات للاستثمار فى هذا القطاع، إلى جانب تغيير القوانين الخاصة باتاحة ضخ تلك الكهرباء الجديدة المنتجة إلى الشبكة الموحدة سواء من القطاع الكهربائى المنتج من المحطات التقليدية المنتجة من الوقود والفحم والبترول والغاز أو المنتجة من الطاقات النظيفة كطاقة الرياح والشمسية ومساقط المياه أو حتى المنتجة من الطاقة النووية ويشير إلى أن ألمانيا نجحت فى ضخ كل ما ينتج لديها من أنواع الكهرباء على الشبكة الموحدة، ويطالب رئيس لجنة الصناعة أن تتم دراسة هذا المشروع بسرعة شديدة للكهرباء المنتجة من المحطات التقليدية فى السخنة وبورسعيد وسيدى كرير والتى ستؤول إلى الدولة بعد 25 عاما إلى جانب الطاقات التى سيتم انتاجها بالطاقة النظيفة والمتجددة ويتفق مع الآراء المطالبة بأن تقوم هذه الشركات الخاصة ببيع منتجها للدولة وتقوم الدولة بتوزيع الكهرباء من خلال شركات تتعاقد معها على نقل وتوزيع الكهرباء للاغنياء والفقراء بحيث يكون للاغنياء بسعر مرتفع والفقراء بسعر منخفض ومدعوم من الدولة.

التجربة المصرية

ومن جانبه أكد الدكتور على الصعيدى وزير الكهرباء السابق ان دخول مصر فى تجربة انتاج الطاقة الكهربائية ليست جديدة عليها لانها بالفعل كانت سباقة فى هذا الاتجاه، ويشير فى هذا الاطار إلى محطات سيدى كريرى «3-4» وجنوب غرب خليج السويس وشرق بورسعيد.

ويوضح ان ظروف مصر الحالية تضطرنا إلى البحث عن ضخ استثمارات أكبر فى هذا القطاع للحاجة الضرورية للكهرباء بعد زيادة التنمية الصناعية وارتفاع مستوى المعيشة للفرد وزيادة الاستهلاك الكهربائى، لافتا إلى ضرورة ان هذا الاستثمارات تتطلب تعديل القوانين الحالية المعمول بها حتى تسمح لنا بزيادة الاستثمارات فى هذا الجانب.

واضاف ان مصر اتجهت بالفعل لانتاج الكهرباء من طاقة الرياح الشمسية وكل عام يتم اضافة وحدات جديدة حيث تم انتاج ما يقرب من 500 ميجاوات كهرباء من طاقة الرياح سنويا إلى جانب ما هو موجود من انتاج كهربائى يصل إلى نحو 2500 ميجاوات ويوضح ان الانتاج الكهربائى من الطاقة الشمسية ضعيف جدا فى مصر لأنها مكلفة وتصل تكلفتها 5 أضعاف طاقة الرياح أو الطاقة التقليدية عن طريق الغاز أو الفحم أو البترول ومازال الوقت طويلا أمامنا لدخولها مجال الانتاج الاقتصادى.

وطالب وزير الكهرباء السابق بأن كون المصدر الرئيسى وصاحب النصيب الأكبر فى انتاج الكهرباء هو القطاع الحكومى والعام مقابل نسبة أقل للقطاع الخاص وهو ما يحدث بالفعل موضحا، ان اجمالى الطاقة الكهربائية الموجودة لدينا تصل إلى نحو 30 ألف ميجاوات كهرباء منها ما يقرب من 2000 ميجاوات كهرباء من خلال الشركات الخاصة او المشتركة فى انتاج الكهرباء سواء بنظام BOT أو BOOT مؤكدا ان الكهرباء كمنتج استراتيجى لا يمكن ان يترك للقطاع الخاص..

ويوضح الدكتور الصعيدى ان وزارة الكهرباء قامت على هذه الخلفية بانشاء جهاز لتنظيم مرفق الكهرباء والذى يقوم بتنظيم العلاقة والتنسيق بين الشركات العامة والخاصة سواء فى الانتاج او التوزيع او النقل.

اجرا.ات مطلوبة

واضاف ان أهم آلية يجب الالتفاف حولها لتشجيع الاستثمار فى قطاع الكهرباء هى تغيير القوانين التى يتم العمل بها منذ فترة إلى جانب اضافة المواد التى ستردد بالقانون الموحد الجديد للكهرباء وتعديل القوانين الخاصة بقانون الشركة بين القطاع العام والخاص والذى تمت مناقشته مؤخرا بمجلس الشعب والذى يتناول الاستثمار فى البنية الأساسية ومنها قطاع الكهرباء إلى جانب القطاعات الاخرى الاستراتيجية كالمياه والصرف الصحى وغير ذلك خاصة واننا امام تعاملات جديدة فى مجال انتاج الطاقة الكهربائية من الطاقات الجديدة والمتجددة.

وأوضح انه فيما يتعلق بعملية نقل الكهرباء وتوزيعها فقد كان أول من قام كوزير للكهرباء بفصل عملية النقل عن التوزيع وكانت هناك شركات للانتاج وشركات للتوزيع وشركة واحدة للنقل بهدف تسهيل عملية النقل للكهرباء سواء كانت منتجة من شركات حكومية أو مشتركة أو خاصة من أجل تلبية الاحتياجات بسرعة وهو ما تجب مناقشته واضافته بقانون الكهرباء الجديد من أجل تسهيل عملية الاستثمار.

■ فتحى السايح ■

الخبراء:

- مشروعات الطاقة مضمونة العائد.. ومخاطرها فى أدنى الحدود
- ضرورة طرح الخطط التفصيلية على المستثمرين وبشفافية كاملة
- عقبات أمام الخطة تحتاج إلى تعديلات قانونية
- استمرار دور الدولة فى شراء الطاقة ومراعاة محدودى الدخل